







كتاب النكاح هو عقد موضوع للملك المستحق اى
 حل استمتاع الرجل من المرأة فالعقد ربط اجزاء النفس
 اى الايجاب والقبول شرعاً لكن هنا اريد بالعقد
 المحصل بالمصدر وهو الارتباط لكن النكاح هو الايجاب
 والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع
 يعتبر الايجاب والقبول لانهما اركان عقد النكاح لا اموال
 خارجية كالشرايط وكذا وقد ذكرت في شرح التفتيح
 فصل النهي كالبيع فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول
 الموجودين حساً يرتبطان ارتباطاً طائفاً فيحصل معنى
 شرعى يكون ملك المشتري اثره في ذلك المعنى هو البيع
 فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول
 مع ذلك الارتباط الشرعى لان البيع هو مجزئ ذلك
 المعنى الشرعى والايجاب والقبول آله كما نرى البعض لان
 لان كونهما اركاناً ينافي ذلك ولا شك ان له عللاً
 اربعاً فالعلة العقلية المتعاقدة والمادية الايجاب
 والقبول والصورية هو الارتباط المذكور الذي يعتبر الشرع





وجوده والغاية المصالح المتعلقة بالنكاح وانما قلنا
 عقد موضوع لان البيع والهبة وكلاهما يثبت بملك المنفعة
 لكن غير موضوع له فلهذا قد يصح البيع وكونه في محل لا يكمل
 الاستمتاع بخلاف النكاح ولا ينفق بايجاب وقبول لفظه
 ماض كزوجت وتزوجت او ماض مستقبل كزوجتي فقال
 زوجت وان لم يعلم معناه الانعقاد هو الارباط
 الشرع المذكور والمراد بالمستقبل الامر وقوله زوجتي خذ
 مفعوله كزوجتي انكثرت او نفكت واعلم ان زوجتي
 ليس في الحقيقة ايجابا بل هو توكليل ثم قوله زوجت ايجاب
 وقبول فان الواحد يتولى طرفي النكاح بخلاف البيع فانه
 اذا قال يعني هذا الشيء فقال بيعت لا ينفق البيع لان
 يقول اشتريت فان الواحد لا يتولى طرفي البيع وذلك
 لان حقوق العقد ترجع الى العاقد في باب البيع وانما النكاح
 فحقه ترجع الى الزوج والزوجة والعاقدان كان
 وهو غير محض وقولها داد وپذيرفت بلاميم بعد
 وپذيرفت اي اذا قبل المرأة خويشتن را بر مني بغير

داد

داد در فقات داد قبل لآخر پذیرفتي فقال نذرفت
 بخلاف الميم يصح النكاح كبيع وشراء اي لو قيل
 للبايع فزوجتي فقال فزوجت ثم قال للمشتري خريزي
 فقال خري ببيع البيع لا بقولها عندك هو ما زن
 وشویم وبيع بلفظ نكاح وتزوج وهبة وتملك
 وصدقة وبيع وشراء لا بلفظ اجارة وایارة
 ووصية لفظ المختص به وبيع بلفظ نكاح وتزوج
 وما وضع لتمليك العين حالاً هذا هو الضابط فلا يصح
 بلفظ الاجارة والایارة لانها لم توضع لتمليك
 العين ولا بلفظ الوصية لانها وضعت لتمليك الغير
 لا في الحال فاللفظ الذر وضع لتمليك العين اذا اطلق
 ويكون القولية دالة على ان الموضوع له غير مراد
 يكون الزوجة حرة يثبت المعسر المجازي وهو ملك المنفعة
 فان ملك العين سبب ملك المنفعة فيكون اطلاق لفظ
 السبب على المبتدئ وعند الشافعي رحمه الله لا ينفق بهذه
 الالفاظ والنعقاده بلفظ الهبة مختص بالنسبة

لقولنا خالفه لك وانا قوله ثانيا ان وسميت نفسك
والمجاز لا يخص بحصة الربالة وقوله خالفه لك في عدم
وجوب المهر او اطلاقا من خالفه لك اي لا يحل الا
نكاحهم بشرط سماع كل واحد لفظ الآخر حضور
حين اوجروا حين خلاف ذلك في رجمه اذ عنده
لا يصح الا بشهادة الرجال مكلفين مسلمين متينين
لفظها فلا يصح ان سمعا متفرقين كما اذا نكح بحضور واحد
ثم بمرور وقت آخر فاعاد بحضوره وصح عندهما
ارحمه دين في قدف وعنده العيب وابني الزوجين
وابني احدى لاف الآخر لكن لا يظدرهما ان دعي
القريب اي اذا نكح بحضور ابني الزوج فان دعي
هو لم يقبل شهادة ابنيه له اما اذا ادعت المرأة تقبل
شهادتهما وان نكح عنده ابني الزوج ان ادعت لا تقبل
شهادتهما وان دعي الزوج تقبله كما صح نكاح مسلم
ذمية عند ذمتين ولم يظدرهما ان محمد فان شهادتهما
الكافر على المسلم لا تقبل وان دعي المسلم تقبله امر

امرا اخر ان نكح صغيرة فكل عند فردان حضر ابوها
صح والآفلا فان الاب اذا كان حاضرا انتقل عبادة
الوكيل الى الاب فصارت كل الاب عاقدة والوكيل
مع ذلك الفرد شاهدان كما بينج بالغة عنده
ان حضرت صح والآفلا فصارت كل الاب عاقدة
والاب في ذلك الفرد شاهدان وعادة المختصرين
والوكيل شاهدان حضر موكله كالولي ان حضرت موكله
بالغة وحرم على المرء اصله وفرعه واخته وبناته
اخيه وعمته وخالته وبنت زوجته وطئت وام زوجته
وان لم توطأ وزوجة اصله وفرعه لفظ المختصر وحرم
اصله وفرعه وفرع اصله القريب وصليته اصله البعيد
فالل القريب الاب والام وفرعهما الاخوة والاحوا
وبنات الاخوة والافوات وان سقطت في جميع هؤلاء
والاصل البعيد الاجداد والجدات في حرم بنات هؤلاء
الصليته اي العمت والخالات اب اولاد الام
وكذا عمت الاب والام وعمات الجد والجدة لكن بنات

هو لا ان لم تكن صليبة لا حرم كبت العم والعمة و بنت
انحال وانحالة وكل هذه رضاعا بما يشتمل عدة ايام
كبت الاخت مثلا يشتمل البنت الرضاعية للاخت النسبية
والبنت النسبية للاخت الرضاعية والبنت الرضاعية كانت
الرضاعية و فرع خريفة ومسوسة وماتته ومنظور
الى خرجها الاصل شهوة واصلاح المس شهوة عند البعض
ان يشتهي قلبه ويتلذذه نفى النساء لا يكون الا بهذا
واما في الرجال ان يتشر الله او يزداد الاثثار الصحيح
وما دون تسع سنين ليست بمشاهدة وبه نفى اعلم
ان بنت تسع سنين او اكثر قد تكون مشاهدة وقد لا تكون
هذا يختلف بعظم اجتهد وصغرها اما قبل ان تبلغ تسع سنين
فالقول على انها ليست بمشاهدة واجمع بين الاثنين
نكاحا وعدة ولومن باين ووطى بملك بين وبين
امرأتين ابنتها وضت ذكر الم تحل له الاخرى عبارة المحصر
هذا ويجرم نكاح امرأة وعدتها نكاح امرأة ابنتها
ذكر الم تحل له الاخرى ووطى ملكا وكره ووطى ملكا ووطى

وطى نكاحا وملك لا نكاحها فان نكحها لا يوطى احده
حتى يجرم الاخرى اي يكون المرأة في نكاح رجل او في عدة
ولومن طلاق باين يجرم نكاح امرأة ابنتها وضت ذكر
لم تحل له الاخرى وايضا يجرم ووطى هذه المرأة بملك بين
اما ووطى احدهما بملك بين فيجرم ووطى الاخرى نكاحا
وملك بين لكن لا يجرم نكاحها حتى اذا نكحها لا يوطى
واحدة حتى يجرم عليه الاخرى وهذا معنى ما قال المصنف
فان تزوج اخت امته ووطى لا يوطى واحدة حتى يجرم
احدهما عليه اما بازالة الملك عن كل واحد او بعضها
او بالتزوج وان تزوجها بعقدين ونسي الاول زوج
ولها نصف مهر لان النكاح الاخير بطل غير موجب للمهر
والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاول قبل الوطى فيجب نصف
المهر ولا يبرأ من هو في نصف بينهما وانما قال بعقدين حتى
لو تزوجها بعقد واحد بطل نكاحها فلا يجب شيء من المهر
لابين امرأة وبنت زوجها لامنها لان بنت الزوج لو
غضت ذكر الملكا ابن الزوج فهو حرام وانما المرأة الاخرى

لو فرضت ذكرًا لا يحرم عليه تلك المرأة وصح نكاح الكتابية
والصائبة المومنة بنتي المقرة بكتاب لا عبادة كوكب
لا كتاب لها واعلم ان نكاح الصائبة يحل عندنا
لا عندنا فصيل هذا اختلاف بناء على تفسير الصائبة وهو
زعم ان الصائبة من اهل الكتاب فان كان كذلك يجوز
نكاح الصائبة وبها زعمنا من عبادة الكواكب لا الكتاب
لهم فلو كان كذلك لاجل نكاحها ثم عطف على نكاح الكتابية
قوله ونكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة والكتابية
وفيه خلاف الشافعي رحمه الله بناء على ان التخصيص بوصف حجب
نفى الحكم عما عداه عنده لا عندنا فقوله تعالى من فتيانكم المومنات
ينفي جواز نكاح الكتابية عنده ولو مع طول حرجه المراد
بطول الحجة القدرية على نكاحها بان يكون له حرجة ونقصها
وفيه خلاف الشافعي رحمه الله بناء على ان التعليق بالشروط حجب
العدم عند عدم الشرط فقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولًا فلي
على انه لو كان له طول الحجة لم يحرم نكاح الامة اما عندهنا فهو
ساكت عن هذا الحكم ويبقى الحكم على تقدير الطول على اهل الكتاب

الاصل وكذا في الامة الكتابية والحجة على الامة ترجع
من حرجها وما فقط وللعبد نصفها وجلي من زنى ولاوطا
حتى تضع حملها وموطوءة سيدها او زان اي يجوز نكاح
امته وطئها سيدها ولا يجب على الزوج الاستبراء وكذا النكاح
من وطئها رجل بالزنى ولا يجب على الزوج الاستبراء ولكن
ضمت الى محرمة اي تزوج امرأتين بعقد واحد وهذا
محرمة عليه صح نكاح الاخرى لان نكاح امته وسيدته المحرم
والوثنية وخمسة في عدة رابعة هذا الحرج واما للعبد فلا يجوز
الثالثة في عدة الثانية وامته على حرة او في عدةها وحل
من سبي وحاصل ثبت نسب حملها ولو كانت هي ام ولد لكانت
من سيدها اي تزوج مسبية حاملًا لا يجوز النكاح لان حملها
ثابت النسب انا او ذواتنا بالذكر وان كانت داخله فحرم
وحاصل ثبت نسب حملها لانه قد ثبت ان ولدها ثابت النسب
فلا يلزم حكم نكاحها فزوجنا بالذكر وقوله ولو هي ام ولد وانما
قال كذلك ومثل هذا الكلام يستعمل في مقام يحتاج الى الجلالة
لان احوال التي ثبت نسب حملها انا منكورة او مستنكرة

فالمكوثه هي الفرائض القوي فليرفع نوبهم اختص من هذا الحكم
الفرائض القوي قال بطل نكاح حاصل ثبت نسب لهما وان كان
الفرائض غير قوي وايضا ذكر ان نكاح موطوء السيد صحيح
المعتر او هم صحة نكاح الحامل في السيد فانه موطوء السيد فقال
بطل نكاح حاصل ثبت نسب لهما وان كانت هذه هي موطوءة
السيد في هذا المعنى وجب صحة النكاح مع ذلك بطل نكاحها
باعتبار ثبوت نسب لهما ونكاح المتعة والموت صورة المتعة
ان يقول الرجل لا اراة المتع بك كرامة بكذ اخ الما وصوت
الموت ان يقول تزوجتك بكذا الى هذا **باب الولي المكفوف**
نكاح حرة مكنته ولو من غير كفوف او ولي الاعتراض بها
اي لولي من الاعتراض في غير المكفوف وروى الحسن بن زاهر عن ج
حنيفة رحمه الله عدم حوان اي النكاح من غير كفوف وعليه قوي
قاضي خان رحمه الله اعلم ان الحق العلة البانة اذا زوجت نفسها
فقد لا ينفق رحمه الله وروى الحسن بن زاهر عن ج حنيفة
لا ينفق الابوي وعند محمد رحمه الله ينفق موقوف على اجازة الزوج
وعند مالك رضي الله عنه لا ينفق بعبارة النكاح وامثلة

واما مسألة المكفوف في ظاهر الرواية النكاح من غير كفوف ينفق
لكن لولي الاعتراض ان ينفق وان شا اجاز وفي رواية
الحسن عن ج حنيفة رحمه الله لا ينفق ولا يجبر ولي بالنفقة
وتوكلوا اعلم ان ولاية الاجبار ثابته على الصغيرة دون
البانة وعندنا في ثابته على البكر دون الثيب في البكر الصغيرة
تجبر اتفاقا لا الثيب البانة اتفاقا والبكر البانة لا تجبر
عندها وتجبر عنده والثيب الصغيرة تجبر عندها لا تجبر عندها
كل ولي فله ولاية الاجبار وعندنا ان نفي رحمه الله ولاية الجبر
ليس الا الاب والجد وصمتهما وضحكهما وبكاؤهما بلا صوت
اذن ومعهم رد حين استبدانه او بعد بلوغ الجبر بشرط تسمية
الزوج لا المدة فيها هو الصحيح التسمية صحتها راجع الى البكر البانة فاذا
استأذنها الولي فسكت كان رضا واذا بلغ اليها خبر
نكاحها فسكت فهو رضا لكن بشرط تسمية الزوج حتى لو
لم يذكر الزوج فسكوته لا يكون رضا ولا بشرط ذكر المهر ولو
استأذن غيره او غير ولي ارب رضا ما بالقول كالثيب
اي لو استأذنها الاجتبي او ولي بعبد فارضا لا يكون الا بقول

تفتيس هو طول كتمانها في
 اهلها بعد اذ اكلها حتى خربت
 من عدد الابكار ودر

طاني التيب والرائل بكارتها بوشية او حيش او حراصة
 او تفتيس او زنا بكارها اي لها علم البكر في ان سكوتها وقولها
 روت اول من قوله سكيت اي قال الزوج للبكر البتة
 فلو كان النكاح فسكرت وقالت روت فاقول قولها
 وتقبل بنية على سكوتها ولا تخلف هي ان لم يقم البينة هذا
 عند ابي حنيفة رحمه الله بناء على انه لا يكلف في النكاح وللولى
 النكاح الصغير والصغيرة وتوثيقا هذا اخره عن قول
 ابي حنيفة رحمه الله ثم ان زوجها الالب او الجدة لم يزوجها
 ففسخ الصغير حين بلغا او علمتا بالنكاح بعده اي اذا كانا
 على ما بين النكاح فلها الفسخ عند البلوغ وان لم يكونا على ما
 فلها الفسخ حين علمتا بالبلوغ وفيه خلاف ان فسخها فان
 تزويج غير الالب والجدة قبل البلوغ لا يقع عنده لما ذكر ان الوباء
 الجبر ليس الالب والجدة وسكوت البكر رضاها اي عند
 البلوغ او العلم بالنكاح بعد البلوغ ولا يمتد خبرها الى احو
 المجلس وان جهلت به اي بخيار فان البكر اذا سكنت بعد
 البلوغ او العلم بناء على انها لم تعلم ان لها انجابا يبطل بها

خيارها فان سكوتها رضا ولا تعذر بالجهل بخلاف
 المتعقبة اي اذا اعتقت الامة ولها زوج ثبت لها
 انكار فان لم تعلم ان لها انكار فمجلسها عذر لانها
 لا تتقوى للتعليم بخلاف احوال فان طلبت العلم فرضية
 على كل مسلم وسكوتها فيما تقصير لا يعذر فان قبل كلامنا
 في البكر حال بلوغها وهي قبل البلوغ غير مكلفة بالتسليم
 قلنا اذا رايها الصبر والصبية فاما ان يجب عليها
 تعلم الامان واحكامه او وجب على ولتها التعليم
 ولا ينبغي ان يتركا شي قال عليه السلام خروا صباكم
 بالصلوة اذا بلغوا سنين واخر يومهم اذا بلغوا عشرة
 بخلاف المتعقبة وخيار الغلام والتيب لا يبطل بلا رضا
 صريح او دلالة والصريح ان يقول رضيت والد لا ان
 يفعل ما يدل على الرضا كالقبلة والتمس ايتها الغلام
 وقبول التيب المهر ولا بقياهما عن المجلس بشرط القضا
 الفسخ من تلج لا من عيقت فان الاول الزام الضرر على الزوج
 بخلاف فسخ المتعقبة فانه منع زيادة الملك للزوج عليها

قوله من يزوج البكر يومها فانه الالب المتعقبة
 المحل ومنه قوله اي يجب ان يتركا سنين
 من الغلام والتيب والبكر والجاره وقوله
 الى ان هذا قوله بغير طلاق فان دخل بها لم
 المهر والا فلا والى انه لا يلزم الفسخ بغير الزوج والى
 انه الفسخ على التيمم وكذا ان لم يزوجها فانه
 الفسخ والى ان قوله الحرة لا يملك اليه فانه طلاق
 في النكاح
 قوله بشرط القضا بفسخ من تلج غير هذا
 التيمم بفسخ اشعار بان الفسخ في الزفة يندرج
 انكار من فسخ لا طلاق وانما يصح من الماشي
 ولا طلاق اليها والى ان التيمم على كون الفسخ
 فسخا شائنا لا دلالة له في الوقت قبل الزوال
 لا يمتد نصف المهر ويحب الطلاق وانما بعد الزوال
 فيجب المهر الكافي لانه استوفى فسخه بفسخ غيره
 موقوف وانما الفسخ لا يطرأ من المتوفى النكاح
 لو كمل الزوج بعد الفسخ بملكها بطلان نكاحها
 او طهر

فان اختلف الطلاق عندنا بالنساء فاذ اختلفت
 صرا الملك للزوج عليها بثلاث تطليقات بعد ما كان
 بتطليقتين ويكون الفسخ امتناعا عن هذا فلا يخرج
 الى قضاء القضي وان مات احدهما قبل التوفيق لم يجز
 اولاد ورثة الآخر لصحة النكاح بينهما والولي العصبه
 المراد العصبه بنفسه اي ذكر متصل بلا توسط انثى اما
 العصبه كالبنف اذا صارت عصبه بالابن فلا ولاية
 لها على اهلها المجنونه وكذا العصبه مع الغير كالخت مع
 البنت لا ولاية لها على اهلها المجنونه على ترتيب الارث
 ويجب اي قدم اجرة وان سفل ثم الال وان علما ثم خرو
 الال القريب كالاف ثم بنوه وان سفلوا ثم خرو الال البعيد
 كالعم ثم بنوه وان سفلوا ثم عمه ثم بنوه ثم عمه ثم بنوه
 الاخر فالأقرب ثم الترتيب بقوة القوالب اي بعد العباد
 على العتاني بشرط حرة وتكليف واسلم في ولد الميسر
 الكافر ثم الام ثم ذوالرحم الاقرب فالأقرب ثم مولى الموالا
 اي من وارث له وولي غيره على انه ان حثي فارتث عليه ان

بالغير

قوله اي قدم كذا يعني الابن والابن كذا
 هذا اي يتصور في المعقود والمجنون في القضاء
 لا جبر

المراد بالاعيان بنو الاعيان ام
 الاخوة لا يحتاج وبالعتاني بنو
 العتاة التي هي الاخوة لابي
 او مكر

هذا هو المسمى بالاعيان
 بنو الاعيان ام
 الاخوة لا يحتاج وبالعتاني بنو
 العتاة التي هي الاخوة لابي
 او مكر

وان مات فبراته له ثم قضى في منشوره ذلك اي
 كتب في منشوره ان له ولاية الزوج ولا تعد زوج
 بغية الاخر لم ينظر الكفو اي طبخ منه عليه الاكثر ومدة
 السفر عند جميع من المتأخرين اعلم ان لا بعد ولا الزوج
 عند غيبة الاخر غيبة منقطعة وقضية با عند الاكثر ما ذكر
 وقوله لم ينظر اي مدة لم ينظر الكفو اي طبخ ثم عطف على
 ما لم ينظر قوله ومدة السفر عند جميع من المتأخرين وولي
 المجنونة ابنها ولو مع ابوها بناء على ما ذكر ان الابن مقدم
 في العصبه على الاب ويعتبر الكفاة في النكاح نسباً فليس
 بعضهم كفوا لبعض والعرب بعضهم كفوا لبعض اي العرب الذين
 لم يكونوا من قریش بعضهم الكفاة بعضهم اعلم ان كل من هو
 من اولادهم من كفاة قریش واما اولاد من هو فوق
 النضر فلا واما خصل الكفاة في النسب بالعرب لا بالصبيان
 انسابهم وفي العجم اسلاماً فذو ابوين في الاسلام كفوا
 لذرا ابائهم فيهم مسلم بنكف غير كفوا لذرا ابائهم ولا ذوا اب
 لذی ابوين فيه وحرية فليس عندنا ومحق كفوا ذرا ابائهم

ولا مطلق ابوه كقولنا ان ابوتين حزين وديانة فليس
فان كقولنا بنت صالح وان لم يقين في اخيه الفضيل
وعند بعض المشايخ رحمه الله الفاسق اذا لم يقين يكون كقولنا بنت
الرجل الصالح ومالا فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة ليس
للفقيرة انما قال للفقيرة لدفع و بهم من تزيم ان الفقير كقولنا
للفقيرة وكذا اللعينة بالظان الاول لان العجز عن اداء المهر
والنفقة الواجبين تحقق مع زيادة التعسير والقادر عليهما
كقولنا ان اموال عديمة البيع لان المال غادر وزاح
فلا يعتبر بعده الا ان يكون بحيث لا يقدر على اداء الواجب
وهو المهر والنفقة وخوفه في ذلك او حجام او كناس او دباغ
ليس بكفول لوطا او برازا او صراف به يعني وان تحت
بأقل من مهرها اي من مهر مثلها فلهي الا عتق حريم
او يفرق ووقف نكاح فضولي وفضولتين على الاجازة
اي يجوز ان يكون من جانب الزوج فضولي ومن جانب المرأة
فضولي فيتوقف على اجازتهما ويتولى طرفي النكاح واحد
ليس بفضولي من جانب اي يتولى واحد الايجاب القبول

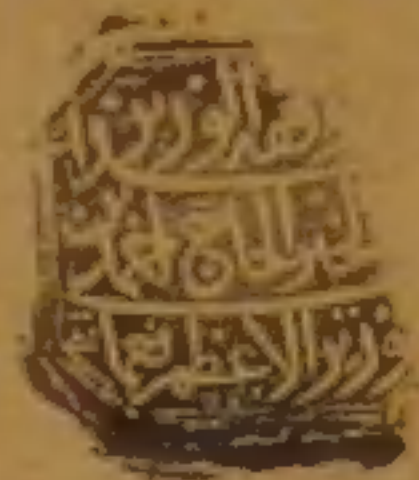
والقبول ولا يشترط ان يتكلم بها فان الواحد اذا كان
وكيلا منها فقال زوجته اياه كان كافيا وهو على عدة
انما ان يكون احصيا ووليا كالم تزوج بنت عمه الصغيرة
او احصيا ووكيلا كما اذا وكلت رجلا ان يزوجهها نفقا او
من ابي بنين او وكيلا من ابي بنين او وليا من جانب وكيلا
من جانب ولا يجوز ان يكون فضوليا كما اذا كان احصيا
وفضوليا او وليا من جانب فضوليا من جانب او وكيلا
جانب فضوليا من جانب او فضوليا من ابي بنين وصح
نكاح امه زوجها من امر نكاح امرأة لآجره اي وكل
ان يزوجه امرأة فزوج امه صح والنكاح الاب والجد
الصغيرة والصغيرة بعين فاحس او من غير كقولنا لغيرهما
اي لو فعل الاب والجد عند عدم الاب لا يكون للصغيرة الصغيرة
حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما فلها ان تفسخ بعد
البلوغ اتفاقا وهو ان نكاحها للاب والجد بالغير او من غير
كقولنا مذهب ابي حنيفة رحمه الله خلافها ولا النكاح واحد
من اثنين زوجها المأمور بواحدة للآجر اي امره ان

يزوجه احرانا فزوجته احرانين بعقد واحد لا يصح كلام كل واحد
 منهما احرانا فزوج بعقدين فالاول صحيح ودون الثانية
باب المهر اقله عشرة دراهم هذا عندنا واما عند النكاح
 كل ما يصح ثمن في البيع يصلح مهرا سواء كان عشرة او ثلث منها
 ويجب ان يسمى دونها وان يسمى غيره اي غير دون عشرة
 دراهم وهو اما العشرة او ما فوقها فالمسمى عند الوطى او موت
 احدهما ونصف بطلاق قبل وطى وخلوة صححت اي خلوة
 الصحيح وسيجيء تفسيرنا فان قلت لم لم يكتف بقوله وخلوة صححت
 فانه اذا كان قبل الخلوة كان قبل الوطى قلت لانك فانه يمكن
 ان يكون قبل الخلوة الصحيح ولا يكون قبل الوطى بان وطى بخلوة
 صحته نخوان وطى مع وجود المانع الشرعي كصوم رمضان فحرمه
 وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع نفيه وجهر او خسرير وبهذا لا
 من اخل فهو مهر وبهذا العقد فهو وبثوب وبداية لم يبين
 وتعليم القوان وبخدمته الزوج احرانته انما قيد بخلوانه
 لو كان عبدا يجب بخدمته وسعي وفي تزويج بنته او اخته
 على تزويج بنته او اخته منه معاوضة بالعقدين اي صح

اي صح النكاح في صورة تزويج بنته منه وقوله معاوضة يمكن
 ان يكون تمينا او حالا عن التزوج اي حال كون التزوج تعويضا
 لهذا العقد بذلك العقد ولذلك العقد بهذا ولزم مهر
 في الجميع عند وطى او موت احدى الوطى ولم يذكر الخلوة لانه
 اراد الوطى حقيقة او دلالة ففي الخلوة دلالة الوطى اقامته
 للداي مقام المدعو وقوله او موت اي موت الزوج او الزوجة
 وعبارة المختصر هذا وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع نفيه وبشي غير مال
 منقوّم وبمجهول جنس ويجب مهر المثل كحمار او صفة فالوسط او القيمة
 اي صح النكاح بمجهول صفة فيجب الوسط او قيمته ومنته لا تزيد
 على نصفه ولا تنقص عن خمسة اي لا تزيد على نصف المثل وتنقص
 من خمسة دراهم وتعتبر بحاله في الصحيح لقوله تعالى على المتوجع
 قدره الآية وعند الكرخ قدره له تعتبر بحالها وهي درع وخمار
 وملحة بطلاق قبل الوطى والخلوة اي في الصور المذكورة وهي
 قوله بلا ذكر مهر اي وبخدمته الزوج العبد لها اي يجب بخدمته
 في النكاح بخدمته الزوج العبد لها ولمنفقة ما فرض لها ان طفت
 او ماتت والمنعة ان طلقت قبل وطى المنقوضة هي التي تحت

كذا في اوثوب لم يبين جنس المهر والخير او القطع والكت مثلها
 وفيه اشعار بجواز اطلاق الخمس عند الفقه على المهر لانه لو كان
 جنس المهر من جنس او نوعا وقد يطلق على الجنس كالحمل والمرأة
 بطا الا في حق الفات في المقصد والاحكام هي بطون المهر عليها
 نظر المهر في النكاح الانسانية واعتلا في المهر في النكاح والاشارة
 وفيه دلالة على ان المهر من جنس او نوعا لا ينفك
 الى اصطلاح النكاح عليه في الكشف
 قهش

ايضا الوسط من النكاح والاشارة في النكاح
 قيمة الوسط في العقد والاشارة



لما ذكره او على ان لا مهر لها ثم ان تراضيها على مقدار فلهذا ذلك
المفروض ان وطيرها او مات عنها والمتعة ان طلقها قبل الوطى
وعند ابي يوسف وهو قول الشافعي رحمه الله لها نصف المفروض
وما زيد على المهر يجب ويسقط بالطلاق قبل الوطى وصح حطها عنه
اي حط المرأة عن الزوج ولم يذكر مفعول الحط ليدل على العموم كما
قوله فلان يعط ويمنع فيدل على حط كل المهر وبعضه والزيادة في
صورة زاد على المهر وخلوة بلا مانع وطى حث او شرعا او طبيعا
كمضى منع الوطى هذا نظير المانع احسنى وصوم رمضان واجام
لغرض او نقل هذا نظير المانع الشرعي وجب ونفاس هذا نظير
الطبيعي ولا يضر ان يكون المانع الشرعي موجودا فيها تؤكد اي
تؤكد المهر فخلوة مستدرة وتؤكد خبثه واعلم ان المراد بالخلوة
اجتماعهما بحيث لا يكون معهما عائل في مكان لا يطلع عليهما احد ^{اوها} يعبر
او لا يطلع عليهما احد للظلمة ويكون الزوج عالما بانها احراة
كخلوة مجبورين عنيين او خصي او صائم قضاء في الاصح ونذكر في رواية
ومع احد الختم المتقدمة لا والصلوة كالصوم فرضا ونفلا
اي لا يكون الخلوة صحيحة مع الصلوة المفروضة كما في الصوم المفروض